تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

ألم يأنِ للمسلمين وهم يرون جيوشهم التي يجب عليها أن تحميهم وتواجه أعداءهم وتحرر بلادهم، يقوم الحكام في بلادهم بإرسالها لقتالهم في سوريا والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان وغيرها من البلاد، ولتنفيذ سياسات أعدائهم.. ألم يأنِ لهم وهم يرون كل ذلك ويعانون من نتائجه أن يعملوا بأقصى طاقتهم لتغيير الأوضاع تغييرا صحيحا بالعمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تجمع شملهم وتواجه عدوهم؟!!!

اقرأ في هذا العدد:

- أمريكا تستفز كوريا الشمالية لتطويق الصين ...٢
- نقطة تحول جديدة في الاقتصاديات الغربية ...٢
- نازحو حلب بين الحالة الإنسانية والمكاسب السياسية ...٣
- حملات التشكيك بوجوب الخلافة: حرب استباقية على الإسلام ...٤
- من بريد القراء: المشهد السياسي في الجزائر: أكذوبة «الدولة المدنية» ووهم «الانتقال الديمقراطي» (٢) ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٨ من جمادى الأولى ١٤٣٧ هـ الموافق ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٦ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ٦٥ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

تركيا أردوغان والارتباط بأمريكا: هل هناك توتر بينهما؟ وإلى أي مدى سيبلغ؟

بقلم: أسعد منصور

إن تركيا منذ أن أعلنت فيها الجمهورية وألغيت الخلافة ووقعت اتفاقية لوزان التي تخلت بموجبها عن أراضي الدولة العثمانية، قد ارتبطت ببريطانيا التي احتلتها وكان لها الدور الرئيس في كل ذلك، ووقعت اتفاقيات معها، ومنها اتفاقية الصداقة التركية الإنجليزية التي وصفها عصمت إينونو وريث مصطفى كمال بأنها ركيزة السياسة الخارجية التركية. أي أن سياسة تركيا الخارجية مرتبطة ببريطانيا وتدور في فلكها.

ولكن منذ مجيء مندريس عام ١٩٥٠ بدأت تركيا تدور في فلك أمريكا بالإضافة إلى دورانها في فلك بريطانيا. وعندما جاء أردوغان عام ٢٠٠٣ عمل على حصر دورانها في فلك أمريكا، حتى تمكن من ذلك عام ٢٠١١ بالدعم الأمريكي. وكانت العلاقات بينهما تسير بشكل جيد ولم يتصادما في شيء يذكر. وكانت أمريكا بحاجة إليه لتركز نفوذها وتنهي أو تضعف نفوذ بريطانيا على الأقل، وقد كان لها ذلك، فأصبحت تتصرف بعدم الاكتراث بأردوغان كثيرا وتملي عليه ما تريد ولا تكترث بغضبه عندما لا توافقه على ما يريد، فإذا ذهب فهناك غيره فلا تأسف عليه، والإنجليز قد تلقوا ضربة قوية في الجيش وفي الوسط السياسي وفي القطاع الاقتصادي والتعليمي والقضاء، وتركز في هذه المراكز عملاؤها أو من يدور في فلكها. وهذا دأب أمريكا بعدما تتركز في بلد فهي لا تعود تكترث بالعملاء إلا بقدر ما ينفذون مشاريعها ويؤمّنون الاستقرار لنفوذها كما حدث في مصر؛ فأبعدت مبارك ووافقت على مجيء مرسي ومن ثم وافقت على سقوطه وأتت بالسيسي، وفي الباكستان عندما قوضت النفوذ الإنجليزي بدأت تلعب بالعملاء، تسقط نواز شريف وتأتي بمشرف، وتسقطه وتأتي بزرداري، ومن ثم بغيره، وبنواز شريف مرة أخرى ليكون عبدا مطيعا لها أكثر من المرة الأولى. وفعلت مثل ذلك في العراق من علاوي إلى الجعفري إلى المالكي وأخيرا العبادي، وفي إندونيسيا فعلت مثل ذلك. فتظهر عنجهيتها وغطرستها حتى على عملائها.

وقد ظهر مثل ذلك في احتجاجات منتزه غزي باسطنبول عام ٢٠١٣، فكان الموقف الأمريكي منتقدا لأردوغان لقمعه الاحتجاجات، فصرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية جينفر بساكي يوم ٢٠١٣/٦/١: «أن السبيل الأفضل لضمان الاستقرار والأمن والازدهار في تركيا هو دعم حريات التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات التي كان هؤلاء الأشخاص يمارسونها على ما يبدو»، وأعربت عن «قلقها بشأن الأشخاص الذين جرحوا في الاحتجاجات». وقام كتاب محسوبون على الوسط السياسي التابع لأمريكا ومنهم جماعة غولان بانتقاد أردوغان مستغلين الاحتجاجات. وبعدها قامت هذه الجماعة بواسطة منتسبيها في الأمن والقضاء بإثارة قضية الفساد يوم ٢٠١٣/١٢/١٧ فاعتبرها أردوغان محاولة انقلاب، وبدأ بشكل جاد بتصفية هذه الجماعة، وإن بدأت الاختلافات بينهما عام ٢٠١١ عندما أسقط أردوغان مرشحي هذه الجماعة للانتخابات البرلمانية، فقامت الجماعة بفضح اتصالات الحكومة مع الحزب الكردستاني بواسطة رئيس المخابرات وعملت على إسقاطه ليكون أحد منتسبيها رئيسا للمخابرات، فقام أردوغان ببعض التصفيات لمنتسبي هذه الجماعة شملت حوالي ٥٠٠ ضابط أمن. إلا أنه بعد إثارة الجماعة لقضية الفساد أدرك أردوغان مدى خطورة هذه الجماعة فوصفها بالإرهابية وأعلن الحرب عليها، وطالب بتسليم رئيس الجماعة فتح الله غولان القابع في ولاية بنسلفانيا بأمريكا يعمل لحسابها حيث تعقد

..... التتمة على الصفحة ٣

بيان ميونيخ.. خطوة على خارطة الطريق الأمريكية إبقاء النظام والقضاء على الثورة

بقلم: عبد الله المحمود

تشهد الثورة السورية وما يتعلق بها من مواقف وأحداث تطورات متلاحقة، فالثورة في سوريا في مقدمة أجندة أمريكا السياسية، وعلى رأس سلّم أولوياتها، وهذا واضح من كونها شغل جون كيري الشاغل، ومحور اتصالاته وتحركاته وتصريحاته، وبقية القضايا أصبحت في هامش اهتماماته نسبيا، ولم يعد هذا خاصا بأمريكا، فقد فرضت الثورة السورية نفسها على قضايا العالم بشكل عام، وتحولت الثورة في سوريا من تهديد للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط إلى تهديد لنفوذ الغرب ومصالحه في المنطقة بالجملة، لذلك كان من الطبيعي أن تحتل الثورة في سوريا رأس الهرم في جدول أعمال مؤتمر ميونيخ للأمن، بالإضافة إلى أن أمريكا تحاول أن تستغل اللقاءات الدولية لتمرير وفرض إرادتها وأجندتها لتخرج بقالب التفاهم الدولي.

وبالرغم من أن أمريكا رفضت منذ بداية الثورة في سوريا أن يكون لأي دولة غربية أي دور في سوريا، واستقدمت روسيا لتستعملها في تأدية دور المفاوض والمعارض لإغلاق الباب على أوروبا من جهة ولفرض أجندتها من جهة أخرى، بالرغم من ذلك فقد كانت أمريكا تأتي بتلك الدول للاجتماعات واللقاءات كشهود زور فقط، ولتأمين الغطاء الدولي لما تريد، ولإسكات تلك الدول بإشراكها ولو ظاهريا لأنها أصبحت تكتوي بنار آثار الأحداث في سوريا، وخاصة ما يتعلق بملف اللاجئين وبملف «الإرهاب». ومؤتمر ميونيخ للأمن على الرغم من أنه حدث دولي من حيث الحضور والمشاركة إلا أنه ليس مؤتمرا رسميا، بحيث يصدر عنه قرارات أو بيانات رسمية، فهو مؤتمر خاص وليس مؤتمرا حكوميا، وغالب ما يقع فيه عادة نقاشات وتوصيات فقط، إلا أن تطور الأحداث في سوريا وبخاصة الهجمة العسكرية الشرسة على حلب من قبل نظام الأسد والميليشيات المساندة له، بغطاء جوي روسي مكثف بأسلوب الأرض المحروقة، نتج عنه فرار عشرات الآلاف من المدنيين - فرض على أمريكا إصدار ما سمي ببيان ميونيخ، أو تفاهمات ميونيخ بالاشتراك مع روسيا.

وبيان ميونيخ هذا حمل في طياته إعادة صياغة لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، جاء في الجزيرة.نت في ٢٠١٦/٢/١٢ (أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري التوصل

..... التتمة على الصفحة ٣

السيسي: كسرنا شوكة «الإرهاب» ونواجه تحديات كبيرة

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم السبت الماضي خلال كلمته في البرلمان إن بلاده تواجه تحديات كبيرة تثير القلق، لكنه أكد في المقابل أنها استطاعت «كسر شوكة الإرهاب» وتحقيق إنجازات غير مسبوقة. وتوجه السيسي إلى المصريين بكلمة ألقاها أمام مجلس النواب بالقول إن «ما يواجه هذا الوطن من تحديات يجعل القلق والتخوف أمرا مشروعا، ولكن حجم الإنجاز غير المسبوق يجعل من الأمل أمرا حتميا وفرضا وطنيا». وقال الرئيس المصري بأن بلاده واجهت موجة إرهاب «عاتية» أرادت نشر «الفوضى والخراب في ربوع الوطن». وفي الشق الاقتصادي، تحدث السيسي عن «مشروعات كبرى» أطلقها منذ توليه الحكم، لكنه قال «إن نتائجها تحتاج إلى وقت لكي تتحقق». (موقع الحرة)

الرائد: **من الواضح أن الرئيس المصري اتخذ «محاربة الإرهاب» ذريعة للبطش بكل معارض، وذريعة لمنع أي تحرك شعبي ضد سياساته، وذلك اتباعا لما يقوم به أسياده الأمريكيون في سياساتهم في المنطقة. وكعادة بقية حكام المسلمين الذي يصورون الهزائم انتصارات وسياسات النهب والإفقار «مشروعات كبرى»، يتكلم السيسي عن أن الوضع الاقتصادي سيتحسن وستظهر نتائج سياساته «الحكيمة» فيما بعد!! وللعلم فإنه في عهد السيسي فقد الناس الشعور بالأمن وسيطر الخوف على المجتمع نتيجة السياسة البوليسية المتبعة، وزاد العجز في الميزانية بشكل كبير وتدهور الاقتصاد وارتفعت معدلات البطالة، وفرّط بمياه النيل لإثيوبيا على حساب أهل مصر والسودان، وزادت الجرأة على دين الله من حكام مصر وأبواقهم وزادت محاربة أهل غزة وارتفع مستوى التنسيق مع كيان يهود وازداد خضوعا للسياسة الأمريكية.. ثم بعد كل ذلك يتحدث السيسي بكل وقاحة عن الإنجازات!!**

مرشح للرئاسة الأمريكية يؤكد عنصريته وحقده

دونالد ترامب: الأفارقة بحاجة لعودة الاستعمار

استمرت الصحف الأمريكية في متابعتها لمواقف العداء التي يعلنها المرشح الجمهوري المحتمل دونالد ترامب تجاه مختلف الأعراق والأجناس. وقالت كريستيان مونيتور إن ترامب فتح النار هذه المرة -بعد سخريته اللاذعة من اللاجئين والمسلمين والعرب- على الأفارقة قائلا إنهم بحاجة لإعادة الاستعمار لمئة عام أخرى «لأنهم لا يعرفون شيئا عن القيادة والاستقلال، ووصفهم بالكسل والغباء والشره للطعام والهوس بالجنس والعنف». ونقلت عن صحيفة نيو تايمز الرواندية أن ما أفصح عنه ترامب يكشف الكثير من التوجهات العنصرية لرجل يطمح لرئاسة دولة عظمى نووية. وتساءلت نيو تايمز عن السياسة الأمريكية المحتملة تجاه أفريقيا إذا تولى ترامب الرئاسة. ونشرت نيوزويك مقالا بعنوان «عودة السلوك السوقي العام» يقول فيه الكاتب سلافوش زيزيك إن السلوك السوقي هو السائد في المجتمع الأمريكي بين جميع الطبقات، بما فيها النخب العليا، وإن ما يفصح عنه ترامب يقوله المرشحون الآخرون بمستويات مختلفة، لكنها أقل من جرأته. وأشار الكاتب إلى تحلل قواعد الأخلاق التي تحكم المجتمع الأمريكي، قائلا إن ما لا يمكن قوله قبل عقدين من الزمن في مناظرة عامة وعلنية، يُقال اليوم دون أي رادع أو وازع. (الجزيرة نت)

العراق: تعديل حكومي لضم «تكنوقراط»

أعلن رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في الأسبوع الماضي، أنه سيجري تغييرات وزارية على الحكومة لتعيين تكنوقراط بدلاً من الوزراء الذين عينوا على أساس انتماءاتهم السياسية. وقال في كلمة بثها التلفزيون العراقي وركزت أساساً على التحديات، الاقتصادية، التي تواجه العراق «أدعو إلى تغيير وزاري جوهري يضم شخصيات مهنية وتكنوقراط ومهنيين، وأدعو في هذا الإطار مجلس النواب الموقر وجميع الكتل السياسية للتعاون معنا في هذه المرحلة الخطيرة». ولم يذكر العبادي تفاصيل بشأن توقيت التغييرات أو الحقائب التي سيتم تغيير شاغليها. (العربية نت)

الرائد: **إن وعود رئيس الوزراء العراقي كثيرة، فبعد مرور سنة ونصف السنة تقريبا على توليه السلطة، لم تزَ الناس منه إلا الكلام عن الإصلاح، ولكن الفساد استمر واستشرى أكثر فأكثر تحت غطاء إلغاء مناصب نواب رئيسي الجمهورية والوزراء ودمج بعض الوزارات لـ «تقليص النفقات»، واستمرت المذهبية سلاحا فتاكا يفتت أهل العراق واستمر القتل والتهجير وما شاكل.. ومنذ فترة بدأ حيدر العبادي يتكلم عن تعديل حكومي لتعيين وزراء «تكنوقراط» بدلا من الوزراء الذين عُينوا على أساس انتماءاتهم السياسية والمذهبية. إن العبادي يدرك أن حل مشكلة العراق، وهو جزء من تلك المشكلة، لا تكون بترقيعات تحصل، ولا بشعارات تُرفع، وإنما بإعادة العراق كما كان في عهد الخلافة بلدا إسلاميا يُطبق فيه الإسلام، ويُنظر فيه للمسلمين بوصفهم أمة واحدة لا أن يُقسموا على أساس مذهبي ولا توزع المناصب بناء على انتماء مذهبي وقبلي وغير ذلك مما يتناقض مع الإسلام.**

نظرات سياسية

أمريكا تستفز كوريا الشمالية لتطويق الصين

بقلم: أحمد الخطواني

أعلن الناطق باسم الجيش الأمريكي أنّ الولايات المتحدة نشرت في كوريا الجنوبية بطاريةً إضافيةً لصواريخ مضادة للصواريخ من نوع (باتريوت) ردّاً على إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية، وإطلاقها صاروخاً بالستياً، وقالت قيادة القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية في بيان لها: «إن نشرَ هذه البطارية جزءٌ من تدريبٍ على نشر صواريخ بشكلٍ عاجلٍ رداً على الاستفزازات الكورية الشمالية الأخيرة».

أمّا الصين فقد جاء رد فعلها سريعاً على نشر المنظومة، حيث اعترض وزير خارجيتها وانغ يي على نشر الولايات المتحدة للمنظومة، ودعاها لأنْ تتحرك بحذر إزاء نشر هذا النظام الصاروخي المتطور المسمّى (ثاد) في شبه الجزيرة الكورية، وقال بأنّ: «عليها أنْ لا تستغل ذلك كذريعة للتأثير على أمن الصين، وعدم إضافة عامل معقد جديد للسلام والاستقرار في المنطقة»، وأعلنت وزارة الخارجية الصينية عن لقاءٍ تمّ بين وزير الخارجية الكوري الجنوبي وانغ يي ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري في ميونخ، وقالت بأنّ وانغ يي أبدى لكيري معارضة الصين الشديدة لنشر نظام (ثاد) الأمريكي للدفاع الصاروخي على الأراضي الكورية.

إنّ مشكلة كوريا الشمالية ليست مشكلة عابرة، أو مؤقتة، وحلّها ليس بالأمر المتيسر، وسبب إطالة هذه المشكلة وتعقيدها مرتبط بالصراع بين أمريكا والصين في منطقة شرق آسيا، فأصل المشكلة بالنسبة لأمريكا لا يتعلّق في كوريا الشمالية، وإنّما يتعلق بالصين نفسها، فكوريا الشمالية دولة صغيرة لا يزيد تعداد سكّانها عن خمسة وعشرين مليوناً، وهي دولة فقيرة وضعيفة اقتصادياً، ولا تملك من عناصر القوة سوى ذلك السلاح النووي المحدود، وكان بالإمكان حل مشكلة هذا السلاح لولا التعنت الأمريكي.

فأمريكا كانت دائماً ما تتعمّد إبقاء المشكلة على حالها، وعدم حلّها، لتستفيد من التوتر الموجود في تلك المنطقة من أجل فرض نفوذها فيها، ونشر قواعدها ومنظوماتها الصاروخية المختلفة، وإخضاع جميع دول تلك المنطقة لهيمنتها، والاستمرار في مراقبة قدرات الصين وتطويقها وتحجيمها.

والدليل على ذلك أنّ الهدنة التي تمّت بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لم تتحول إلى سلام بين الدولتين، ولا حتى إلى حسن جوار بينهما، وذلك منذ انتهاء الحرب بين الدولتين في العام ١٩٥٣ وإقامة المنطقة العازلة المجردة من السلاح على جانبي خط العرض (٣٨) الحدودي الفاصل بينهما، فحالة الحرب الفعلية بين الدولتين الكوريتين ما تزال قائمة منذ ذلك التاريخ، ولو كانت أمريكا جادة في الإصلاح بينهما لما تأخرت لأكثر من ستين سنة.

وحتى عندما دخلت كوريا الشمالية في مفاوضات لوقف برنامجها النووي والتي عُرِفت بالمفاوضات السداسية وشاركت فيها كل من: روسيا والصين واليابان والولايات المتحدة بالإضافة إلى الكوريتين واستمرت لعدة جولات خلال الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كانت أمريكا بتشددها تُفسد تلك المفاوضات، وكانت بتضييقها على كوريا الشمالية تُعطّلها، وبالتالي لم تصل إلى نتائج حاسمة.

وهذا الأسلوب الأمريكي المقصود في التفاوض والذي لم يمنح كوريا الشمالية الأمل في الحياة الكريمة، وإبقاء العقوبات المفروضة عليها لعشرات السنين، هو ما دفعها في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى إجراء تجربة نووية، والإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي.

ولكن ومع ذلك، وبعد إجراء التجربة عادت كوريا الشمالية - ولديها الرغبة الصادقة في حل مشكلتها النووية مع أمريكا والعالم - إلى المفاوضات السداسية في العام ٢٠٠٧، ووافقت على تعطيل مرافقها النووية، وتقديم جردة كاملة عن جميع برامجها النووية، وقامت بالفعل بتدمير برج التبريد في مفاعل (يونغبيون) النووي لديها، وفي المقابل قامت الولايات المتحدة برفع جزئي للعقوبات الاقتصادية عنها، ولكنّ المفاوضات بعد ذلك سارت ببطء شديد بسبب الاشتراطات الأمريكية الكثيرة، وتأخر تنفيذ حُزم الحوافز الاقتصادية التي وُعدت بها، بالرغم من حاجتها الماسّة إليها، وهو ما دفعها مرةً ثانية للقيام بالإعلان عن استئناف نشاطاتها النووية، ثمّ زادت حدة الأزمة بعدما نصبت كوريا الشمالية صواريخ أرض/ أرض على منصات إطلاق في البحر الأصفر، وهدّدت بتحويله إلى بحر من نار في حال تعرضها للاعتداء أو لأي انتهاك لمياهها الإقليمية، واستمرت كوريا الشمالية بنهج التصعيد على أمل تليين الموقف الأمريكي، ولكنّ أمريكا صعدّت الأمور واستمرت بسكب الزيت على النار لتزيد من إشعال المنطقة برمّتها، وهو الأمر الذي أوجد توتراً شبه دائم في المنطقة، صاحبه إطلاق تصريحات نارية، وإجراء مناورات عسكرية صاخبة، وأحيانا كان يبلغ الوضع ذروته فتقع اشتباكات محدودة بين الكوريتين، وتحولت هذه الأعمال والأوضاع إلى سمات مألوفة مميّزة للوضع في تلك المنطقة الساخنة من العالم.

وبالإضافة إلى أمريكا هناك قوى أخرى كبيرة وفاعلة في المنطقة وهي الصين واليابان وروسيا، وتسعى هذه القوى الثلاث نوعاً ما إلى التهدئة، بينما تُصر أمريكا على التصعيد، فالاختلاف بين هذه القوى في النظرة إلى حل المشكلة الكورية بات واضحاً، والنظرة بينها تتباين حول طبيعة المشكلة وأصلها، وحول شكل التسوية السلمية المطلوبة لحلّها، وهذا التباين أدّى إلى استمرار الأزمة، واستمرار تداعياتها السلبية على أمن واستقرار منطقة شرق آسيا والعالم في الماضي وعلى المدى المستقبلي المنظور.

فواضح أنّ أمريكا وتابعتها كوريا الجنوبية، وإلى حدٍ ما اليابان تنتهج أسلوباً أكثر صرامة مع كوريا الشمالية، وذلك من خلال التلويح بفرض عقوبات اقتصادية جديدة، والتلويح بالقيام برد عسكري قوي إذا ما تكررت الاستفزازات من كوريا الشمالية، فيما تتمسك الصين بمنهج التهدئة والتعاون مع كوريا الشمالية عبر المحادثات السداسية أو ما شابهها.

وتبقى القوتان الرئيسيتان في المنطقة وهما الصين والولايات المتحدة هما الدولتين الوحيدتين القادرتين على إدارة دفة التطورات في شبه الجزيرة الكورية سلباً أو إيجاباً، وأهمية القوة الصينية آتية من جهة كونها الحليف الأول والوحيد لكوريا الشمالية منذ فترة طويلة، وهي المصدر الرئيس للغذاء والوقود اللازمين لعدم انهيار النظام الحاكم فيها، خاصة بسبب استمرار فرض العقوبات الاقتصادية الصارمة من قبل أمريكا ومجتمعها الدولي عليها، لذلك فالصين في الحقيقة تملك نفوذا حقيقياً هائلاً - اقتصاديا وسياسيا - على القيادة في كوريا الشمالية، وأمريكا بتحرشها في كوريا الشمالية إنّما تتحرش بالصين.

وقد حاولت الصين عدّة مرّات نزع فتيل الأزمة، فقد بادرت في نهاية عام ٢٠١٠ باقتراح عقد اجتماع طارئ للمحادثات السداسية من أجل بحث نزع السلاح النووي لدى كوريا الشمالية، وتطبيع العلاقات بينها وبين جارتها كوريا الجنوبية، ولكنّ إدارة الرئيس الأمريكي أوباما وفي إطار ضغوطها على الصين، رفضت المبادرة، واتهمت قادة الصين بأنهم يساعدون كوريا الشمالية في تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم، وفي تشجيعها على شن الهجمات العسكرية علي كوريا الجنوبية، وادّعت أنّ الصين تغض الطرف عن انتهاكات كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن الدولي، ولاتفاق الهدنة، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأنّ بلادها ربما تحتاج إلى إنشاء حلف مضاد للصين في منطقة شرق آسيا، لأن سلوكياتها المهادنة لكوريا الشمالية تُشجع قادة كوريا الشمالية على التمادي في تصرفاتهم الاستفزازية على حسب ادعائها.

فإدارة أوباما الديمقراطية تفوقت على الإدارات الجمهورية في استفزاز كوريا الشمالية، وهي تميل أكثر من سابقاتها إلى اتباع منهج أكثر تشدداً وصرامةً تجاه كوريا الشمالية.

وفي العام ٢٠١٢ أجرت أمريكا مناورات عسكرية ضخمة مع سيئول استمرت أربعة أيام، وشاركت فيها حاملة الطائرات الأمريكية (يو إس إس جورج واشنطن)، وفرقاطات وطائرات لمحاربة الغواصات، وطرادات قاذفة للصواريخ مجهزة بنظام إيجيس المضاد للصواريخ البالستية.

وها هي أمريكا في هذه الأيام تنشر المزيد من بطاريات الصواريخ، وتُحضّر لإجراء المزيد من المناورات الاستفزازية المماثلة للمناورات التي أجرتها في العام ٢٠١٢، وما زال يتمركز على الأراضي الكورية الجنوبية ٢٨٥٠٠ جندي أمريكي.

إنّ الإدارة الأمريكية تسعى دوماً في منطقة شرق آسيا إلى المحافظة على صورتها كقوة مهيمنة في منطقة شرق آسيا، فهي ما تزال تُوثق تحالفها الأمني والاقتصادي والاستراتيجي مع كوريا الجنوبية واليابان وتايوان لمواجهة الصين، وتستمر في تخويف هذه الدول من وجود عدو خطير يتمثل في كوريا الشمالية ومن خلفه الصين في منطقة البحر الأصفر، وهو ما يُبرر استمرار وجودها العسكري المكثف في تلك المنطقة، واستمرار مراقبة القدرات الصينية المتنامية ومحاولة تحجيمها وتطويقها ■

مترجم

نقطة تحول جديدة في الاقتصاديات الغربية

بقلم: جمال هاروود

بدأت أسواق المال العالمية هذا العام بدايةً سيئةً حيث انخفض مؤشر البورصة في نيويورك ٨٪ وهبط مؤشر البورصة العالمية MSCI ١٠٪ وفي اليابان هبط مؤشر البورصة ١٩٪. ومع أن العديد ينظرون إلى هذه الأسواق كأنها أدوات قمار حيث إنها لا تحتوي على مسؤولية مباشرة وملكية كما تملي هيكلية الشركات الإسلامية، إلا أن ملايين الأشخاص عالميًا يعتمدون على هذه الأسواق في مدخراتهم التقاعدية. ولقد أصبحت أيضًا - الأسواق المالية - مؤشرًا على نجاح الاقتصاديات التي تديرها وستزعم الحكومات أنها تعمل ضد الجريمة والإرهاب في حظرها للسيولة المالية، ولكن الحقيقة هي الرغبة في السيطرة التامة على العمليات المالية.

الخطر الكبير الآخر على خطط البنك المركزي هو الذهب والفضة - أفضل النقود الحقيقية. حيث إنك لا تستطيع طباعة ذهب أو فضة جديدين بنفس الطريقة التي تطبع بها البنوك الأموال الورقية أو تبتكر أموالاً إلكترونية خيالية، فالذهب والفضة يمثلان سيطرة حقيقية على سياسة الحكومات. باستثناء تكاليف التخزين لا يوجد للذهب والفضة

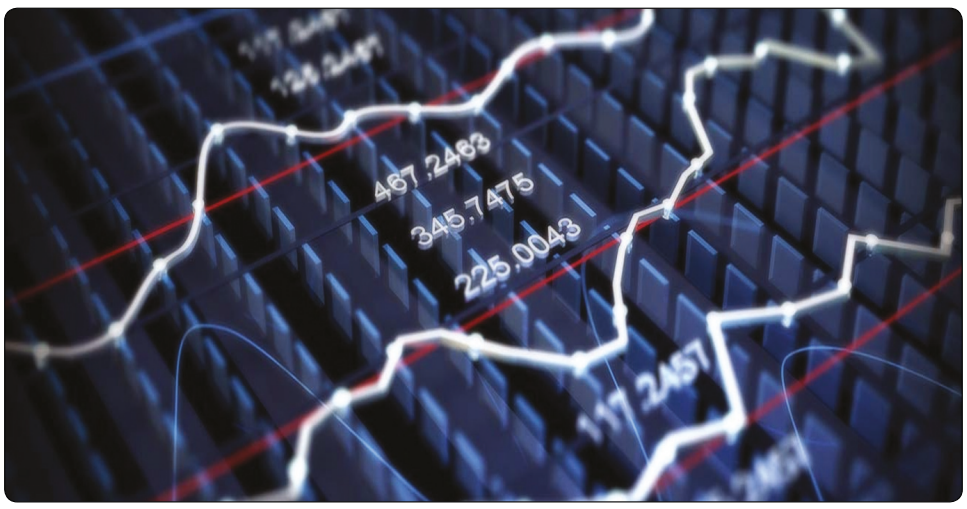

هذه الشركات. وينظر المخططون المركزيون على أن نجاح سوق الأسهم والسندات هو مفتاح استقرار طويل الأمد وبقاء الرأسمالية ونموها. ونتيجة لذلك فقد أسست الأسواق الأمريكية والأوروبية الأساسية «فِرَق حماية السقوط» التي تستثمر أموال الحكومات من أجل ضمان الاستقرار اليومي وللقدرة على منع الأسواق من الانحدار بشكل سريع (١).

ولكن عندما يصبح التدخل قصير المدى في الأسواق (من المفترض أن تكون حرة في الصعود أو النزول)، عندما يصبح سياسة حكومية جوهرية عندها يكون الانهيار أمرًا مؤكدًا. من الممكن المجادلة بأن قيام البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا (اليابان) بخفض كميات (التسهيل الكمي Quantitative Easing) أدى إلى الانخفاض الأخير في أداء الأسواق المالية، خاصة في الولايات المتحدة.

وصرحت جانيت يلين رئيسة الاحتياط الفدرالي في شهادتها أمام الكونجرس الأسبوع الماضي أن الفائدة السلبية ما زالت خيارًا قائمًا في الولايات المتحدة. لذا وبعد سبع سنوات من معدل فائدة صفر ومع هذا لم يكن هناك نمو كاف، الخطوة الثانية هي الذهاب إلى الفائدة السلبية حيث ستدفع البنوك أموالاً إذا ما احتفظت باحتياطي وسيتحمل المدخرون عبء هذه الأموال (أي ستتناقص مدخراتهم بدل أن تنمو). تطبق حاليًا الفائدة السلبية كسياسة رسمية في اليابان والسويد وسويسرا والدنمارك (ما يشكل ٢٣٪ من الأسواق المالية العالمية). ويمثل هذا مصادرة قسرية للثروة من الطبقات الوسطى، فالبنوك ستستمر في أخذ فائدة عالية (ربا) مقابل القروض والرهن العقاري ولكنها ستجبر المدخرين على استثمار هذه الأموال في سوق الأسهم أو السندات الحكومية حتى يتهربوا من دفع الأموال على رؤوس الأموال (فيما لو بقيت مدخرات). في الواقع يعتبر هذا نذير التحول من النقود الورقية إلى النقود الإلكترونية (إذ سيتحول الناس إلى الاحتفاظ بأموالهم نقدا (سيولة) بأيديهم بدلاً عن وضعها في البنوك ودفع الأموال مقابل ذلك).

مخاطر تذكر (على سبيل المثال، وقوع أزمة إفلاس البنوك الكبرى كما جرى عام ٢٠٠٨). فلا عجب، إذن، أن يرتفع سعر الذهب ١٨٪ وسعر الفضة ١٤٪ منذ بداية العام الجاري، بالرغم من الجهود المستمرة في كبح أسعار الذهب والفضة خلال الأربع سنوات الأخيرة بواسطة التجارة الورقية المتهورة.

يبدو الآن أن الأسواق الحقيقية للذهب والفضة (ليس عقود ورقية متهورة وهي تمثل وعودًا لتقديم الخدمات والسلع في المستقبل)، يبدو أنها آخذةٌ في السيطرة أكثر وأكثر في تحديد الأسعار. فقد قامت الهند والصين بشراء ما يعادل إنتاج الذهب الجديد في العالم في العام الماضي عندما انتقل من الغرب إلى الشرق.

دور حقيقي للذهب والفضة:

إن ذكر الذهب والفضة في أكثر من موضع في القرآن الكريم ليس فقط كنقود وإنما لنصاب الزكاة والحدود، يثبت بوضوح أنه يجب استعمالها كنقد في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القادمة قريبا بإذن الله. يقول الله سبحانه وتعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤]

إن تحريم كنز المال وتحريم الربا بكافة أنواعه (بما فيه الفائدة السلبية) هو دافع قوي لتداول الثروة. وبدلاً من المقامرة في أسواق المال المتهورة، يسعى المسلمون إلى الاستثمار في الأعمال الملموسة (الحقيقية) حيث إنهم سيحاسبون على الإدارة الصحيحة لهذه الأعمال. إن الإنفاق السخي والكريم في المجتمع هو النهج الطبيعي للناس الذين يؤمنون بأن الرزق هو بيد الله سبحانه وتعالى وليس ما تقوم به الحكومات العلمانية بخداع وتملق الناس من أجل الاستثمار والإنفاق في مجالات الأسهم والسندات والأسواق المتهورة الخداعة. إن الذهب والفضة يعتبران القيمة الحقيقية لتقييم جميع السلع والخدمات وليس الرمال المتحركة التي تمثلها الأموال الإلكترونية الحالية ■

اعتقال ٤ من شباب حزب التحرير في القرم

أعلنت المدعية العامة في جمهورية القرم الروسية ناتاليا بوكلونسكايا أن السلطات هناك قبضت على ٤ أشخاص من أتباع «حزب التحرير» الإسلامي المحظور في روسيا. وذكرت في حديث لها مع مراسل «تاس» أنه تم فتح قضية جنائية للتحقيق في الموضوع. وقالت: «نتيجة للعمل المشترك بين هيئات النيابة العامة في الجمهورية تم جمع المواد اللازمة وفتحت قضية جنائية وفقا للمادة ٢٠٥ البند ٥ من قانون العقوبات الجنائية الروسي والمتعلق بتنظيم نشاطات لمنظمة إرهابية والمشاركة فيها». وخلال التحقيق في هذه القضية، تم اعتقال ٤ أشخاص يشتبه بضلوعهم في نشاطات المنظمة المحظورة. ونوهت بوكلونسكايا بأن هذه المنظمة الإرهابية مارست نشاطاتها المشبوهة داخل مدينتي يالطا وألوشتا. (روسيا اليوم)

الراية: **إن السلطات الروسية التي تسيطر على جزيرة القرم، والتي قامت باعتقال ٤ من شباب حزب التحرير، تعلم أن حزب التحرير حزب سياسي يحمل الدعوة الإسلامية بالطريق السياسي، ولا يقوم بأعمال مادية خلال سيره لإيجاد دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، ومع ذلك فهي تتهمه بالإرهاب وتحظر نشاطه.. والحقيقة أن روسيا دولة إرهابية مارست الإرهاب في الشيشان والقرم وغيرهما وهي لا تزال تمارسه في سوريا قتلا وتهجيرا ووقوفا إلى جانب المجرم بشار الأسد تحقيقا لبعض المصالح التي وافقت على إعطائها إياها الدولة الإرهابية الأخرى، أمريكا.. إن روسيا قد جربت من قبل وأدركت أن حزب التحرير لا يثنيه عن سيره على المنهج الصحيح قرار حظر تصدره أو وصف بإرهاب، وهي تعلم أن شباب حزب التحرير لا تضعف قوتهم أو تكسر إرادتهم أو توهن من عزيمتهم إجراءات من مثل الاعتقال أو التعذيب، فهم يضعون نصب أعينهم قوله تعالى:** ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

نازحو حلب بين الحالة الإنسانية والمكاسب السياسية

بقلم: أحمد عبد الوهاب*

لقد لعب النظام التركي دورا أساسيا في ثورة الشام المباركة منذ بداية الثورة، وعلى الرغم من امتلاكه قوة عسكرية لا يستهان بها؛ إلا أن دوره اقتصر على احتواء الضباط المنشقين وقادة بعض الفصائل؛ بالإضافة إلى أعمال الجمعيات الخيرية، ونظرا لطبيعة هذا الدور كان لا بد له من استقبال النازحين من مناطق القصف ووضعهم في مخيمات اللجوء، إلا أن هذا الأمر كان مرحليا يسير وفق المخطط الأمريكي المتعلق بسياسة الاحتواء، وبعد أن أدى دوره المنوط به واستطاع إحكام قبضته على بعض قيادات الفصائل من خلال فتح مكاتب لهم على الأراضي التركية؛ وإدخال بعض الدعم العسكري الذي لا يسمن ولا يغني من جوع؛ أخذ يشارك في زيادة الضغط على أهل الشام الثائرين، فتخلى عن كلام رئيسه رجب طيب أردوغان الذي خاطب فيه لاجئي سوريا قائلا: (أنتم المهاجرون ونحن الأنصار) بعد أن وقف متفرجا على المجازر التي ارتكبت في حق المسلمين من أهل الشام رغم تصريحات أردوغان الشهيرة بأنه لن يسمح بحماة ثانية، كما فتح قاعدة إنجرليك للطائرات الأمريكية لتكون منطلقا لها في قصف أهل الشام، لينتقل إلى إغلاق الحدود في وجه الهاربين من براميل الموت؛ حتى وصل الأمر به إلى بناء حاجز إسمنتي على مساحات واسعة من الحدود التركية السورية؛ وقنص كل من يحاول العبور تحت ذريعة الحفاظ على أمنه ومحاربة الإرهاب.

وها هو النظام التركي اليوم يمنع عشرات الآلاف من النازحين من ريف حلب الشمالي جراء الهجمة الشرسة التي تشنها روسيا على هذه المناطق من دخول الأراضي التركية بعد أن استقبلت ما يزيد عن مليونين من النازحين من أهل سوريا من عدة مناطق سابقا؛ مما جعلهم فريسة البرد والتشرد يهيمون على وجوههم ولا من مجيب، وذلك لزيادة الضغط على أهل الشام من جهة للقبول بالحل السياسي الأمريكي ومسلسل التنازلات الكبير الذي بدأ قبل أن يبدأ مؤتمر جنيف٣، ومن جهة أخرى ليصنع من قضية اللاجئين مشكلة كبيرة يجعلها كمبرر للتدخل عسكريا، وذلك لمنع الفصائل الكردية من العمل على تحقيق ما تطمح إليه من إدارة ذاتية، وهذا خط أحمر بالنسبة للنظام التركي الذي أسس على فكرة القومية التي ترعاها دولته العميقة، ولكن هذا العمل لا يمكن أن يتم إلا تحت غطاء التحالف الدولي؛ مما جعله يبدي استعداده للدخول بريا إلى الأراضي السورية تحت ذريعة محاربة الإرهاب والقضاء على تنظيم الدولة، وهذا سيحقق له القدرة على التواجد في مناطق تطمح الفصائل الكردية للسيطرة عليها فتكون بذلك قد أوقفت حلم إقامة مناطق تحت الإدارة الكردية الذاتية.

لا شك أن النظام التركي يسعى لتحقيق مصالحه فقط ومصالح أسياده وهذا ما أثبتته الأحداث، وإن تدخله العسكري لن يكون لإنقاذ أهل الشام بل لمحاربة ما يسمونه الإرهاب، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عمالة حكام المسلمين عموما وحكام تركيا خصوصا للغرب الكافر؛ وحرصهم الشديد على تحقيق مصالحه ضاربين عرض الحائط بكل القيم الإنسانية والأخلاقية، لكن أبت ثورة الشام المباركة إلا أن تكشف كذب النظام الدولي ومنظماته الإنسانية وتكشف عمالة حكام المسلمين، وسيكتب تاريخهم الأسود وتخاذلهم بل وتآمرهم على المسلمين، كما وأبت إلا أن تعطي النتيجة صافية كصفاء الماء الجاري، فها هي تكشف في الخارج وتغربل في الداخل، تكشف حكاماً سُلطوا على رقاب الأمة باسم الإسلام وأول ما خذلوا خذلوا الإسلام والأمة الإسلامية، وتغربل أفراداً انتسبوا لفصائل باسم الجهاد، فكما عهدناها ستبقى لتميز الخبيث من الطيب.

إن عظم المؤامرة على ثورة الشام من عظم هذه الثورة المباركة، وقد أدرك الغرب الكافر أن وقت انعتاق الأمة الإسلامية من سيطرته قد اقترب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

تتمة كلمة العدد: تركيا أردوغان والارتباط بأمريكا...

له المؤتمرات في الكونغرس ليروج للإسلام المعتدل جاعلا النصارى واليهود مؤمنين كالمسلمين ومؤيدا للسياسة الأمريكية في المنطقة ومحاربا لفكرة الخلافة ولثورات الأمة، وخاصة الثورة السورية واصفا الثوار بالإرهابيين، ومؤيدا لكيان يهود ومنتقدا لأردوغان في تعامله مع هذا الكيان، فأمريكا لم تتجاوب مع أردوغان في قضية غولان ولم تسلمه.

طالب أردوغان أمريكا بالتدخل المباشر في سوريا فرفضت وأسكتته عندما قام بزيارتها يوم ٢٠١٣/٥/١٦ والتقى رئيسها أوباما، وبدأ يطالب بإقامة مناطق آمنة لإيواء اللاجئين ولمنع اتخاذ الحزب الكردستاني المنطقة نقطة انطلاق ولمنع ظهور شكل حكم للأكراد في سوريا مما يؤثر على وضع الأكراد داخل تركيا فيبدأوا بالمطالبة بمثل ذلك. فرفضت أمريكا ذلك على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي يوم ٢٠١٥/٦/٣٠ بقوله: «لا يشعر البنتاغون والجيش الأمريكي أو التحالف بحاجة حاليا إلى إقامة منطقة عازلة، ولذلك صعوبات. ولكن ندرك قلق تركيا على حدودها».

إن علاقات تركيا كانت جيدة مع الحزب الكردي الديمقراطي برئاسة صالح مسلم الذي أعلن عام ٢٠١٣ أنه اتفق مع إيران وتركيا على محاربة الحركات الإسلامية التي تدعو إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في سوريا وكشف عن زيارته لتركيا ولقائه مع رئيس مخابراتها. ولكن العلاقات بين الطرفين تدهورت عندما أقام هذا الحزب أربع كانتونات في شمال سوريا عام ٢٠١٤ ليوجد شكلا من الحكم الكردي في المنطقة، فدعت تركيا صالح مسلم للحديث معه في هذا الموضوع يوم ٢٠١٤/١٠/٤ وعقبها أعلن رئيس الوزراء التركي داود أوغلو أنهم تكلموا معه بشأن هذه الكانتونات وطالبوه بالتخلي عن ذلك. ومن ثم التقى الأمريكيون صالح مسلم في فرنسا فأثار أردوغان القضية قائلا: «للأسف أن من نعدهم حلفاءنا وأصدقاءنا الأمريكان يلتقون مع الحزب الذي هو امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي».

وجاء انزعاج تركيا من أمريكا عندما استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الأمريكي لديها يوم ٢٠١٦/٢/٨ عقب تصريحات للمتحدث باسم الخارجية الأمريكية كيربي يوم ٢٠١٦/٢/٧ عند سؤاله عن الاختلاف في الرأي بين البلدين قال: «كما تعلمون، نحن لا نعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي منظمة إرهابية». وقد أبدى أردوغان انزعاجه منها حيث قال يوم ٢٠١٦/٢/١٠: «على الولايات المتحدة تحديد موقفها هل هي معنا أم مع التنظيمات الإرهابية». واتهمها بتحويل المنطقة إلى «بركة دماء» بدعمها للأكراد. واتهمها بالتلاعب قائلا: «المسؤولون الأمريكان يوافقوننا في الرأي أثناء الاجتماعات، ثم يغيرون مواقفهم بعدما ينصرفوا».

ولأول مرة يقوم الجيش التركي يوم ٢١٠٦/٢/١٣ بقصف مواقع لهذا الحزب داخل سوريا بعد ساعات من تحذير رئيس الوزراء التركي بأن «تركيا ستتحرك إذا واجهت تهديدا عبر حدودها». وتدعم أمريكا هذا الحزب الذي يقاتل بجانبها مع نظام بشار وإيران وحزبها في لبنان بالإضافة إلى روسيا ضد الحركات الإسلامية التي تعمل على إسقاط النظام العلماني التابع لأمريكا وتدعو إلى إقامة الخلافة الراشدة وتحكيم الإسلام.

إن تأثير أمريكا قوي على أردوغان حيث إنها دعمته في الوصول إلى الحكم، فهو يشعر أنه لم يستطع أن يصل إلى الحكم ويثبت نفوذه في الداخل إلا بمساعدتها، فيرى مصيره مرتبطاً بأمريكا التي أصبحت لها سيطرة كبيرة في تركيا بحيث تستطيع أن تتحكم في الحكم والحكام والقضاء والاقتصاد والجيش والأجهزة الأمنية. ولهذا أصبح خروج تركيا في أية جزئية عن السياسة الخارجية الأمريكية أمرا بالغ الصعوبة. وأصبح موقف أردوغان صعبا وحرجا عندما أمسكت أمريكا بكثير من الخيوط في البلد وأصبح مصيره معلقا بها، فهو يطالب بشيء ولا تلبيه، فيسكت، ويعترض على شيء، ولا تقبله، فيهدأ ويواصل ارتباطه بها!!

هذه هي نتيجة الارتباط بأمريكا، وهي بالفعل شيطان كبير، تخدع الناس وتسخرهم وتتلاعب بهم ومن ثم تتخلى عنهم أو تقذفهم عندما تشعر أنها ليست بحاجة إليهم أو أنهم لم يعودوا ينفعونها أو أن وجودهم يضر بمصالحها أو أن مصلحتها عند آخرين. وهي تعمل على كسب قوى كثيرة في أي بلد، لتستخدمهم عند الضرورة. فجماعة غولان استخدمتها أمريكا لتصفية النفوذ الإنجليزي ولدعم أردوغان في تنفيذ السياسة الأمريكية، وهذه الجماعة وإن كانت ليست سياسية ولكنها طمعت فأرادت أن تجعل أردوغان وحزبه تحت تحكمها لتحقق مصالحها وتركز منتسبيها في مراكز مهمة بالدولة. فعندما لم تحصل على ذلك بدأت تعمل على إسقاطه ودعم رئيس الجمهورية السابق غول ونائب رئيس الوزراء السابق أرينتج ممن أظهروا ليونة في المواقف تجاهها. وهناك أحزاب أخرى كالحزب القومي وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي وتنظيمات في المجتمع المدني تتبع السياسة الأمريكية تستخدمها أمريكا للضغط على أردوغان إذا عارضها كما استخدمتها في تأييد السياسات التي ينفذها لها.

ومن كل هذا يتبين أن أردوغان لم ينفك عن الارتباط بأمريكا، فنراه يريد شيئا وهي ترفض فيخضع وينفذ رغباتها من احتضان عملائها في الائتلاف الوطني السوري وتدريب معارضة عميلة، وفتح قاعدة إنجرليك لضرب أهل سوريا، وعدم تنفيذ فكرة المنطقة الآمنة، وخضوعه لأوامرها ببناء الجدار العازل مع سوريا لمنع الإمدادات عن الثوار، وقبوله بمقررات جنيف وفيّنا والرياض التي تقرّ ببقاء النظام العلماني الكافر في سوريا، ومحافظته على العلاقة مع كيان يهود واستعداده لتطويرها، ومحاربته لفكرة الخلافة والساعين لإقامتها وغير ذلك كثير. والآن إذا طلبت منه إرسال قوات مع السعودية إلى سوريا لتنفيذ سياستها فإنه سيلبي طلبها.

ولهذا فإن الارتباط بدولة أخرى وخاصة إذا كانت استعمارية كأمريكا هي مقامرة كبرى بالمصير، عدا عن كونها جريمة كبرى وخيانة عظمى تجعل مصير البلد مرتبطاً بتلك الدولة. والارتباط الصحيح لا يكون إلا بالأمة فقط والاعتماد على قوتها وجعلها السند الطبيعي لتقف في وجه أمريكا وغيرها، والاعتصام بحبل الله والثقة به أولا وآخرا وهو خير الناصرين ■

تتمة: بيان ميونيخ.. خطوة على خارطة الطريق الأمريكية...

لاتفاق لوقف تنفيذ الأعمال العدائية في سوريا خلال أسبوع. وقال كيري - في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والمبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في ميونيخ- إن الاتفاق على وقف العنف والأعمال العدائية لا يشمل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة... بينما أكد لافروف أن الاتفاق على وقف الأعمال العدائية سيسبق تحضير أطر لوقف إطلاق النار. وكشف كيري عن تشكيل مجموعة عمل لتطوير طرق عمل طويلة الأمد لوقف الأعمال العدائية... وأكد أن المساعدات ستصل إلى دير الزور والفوعة وكفريا ومضايا والمعضمية وكافة المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها، وتحدث لافروف عن اتفاق في هذا السياق على إسقاط المساعدات على بعض المناطق جواً...)، وجاء في موقع روسيا اليوم في ٢٠١٦/٢/١٢ (تبنت مجموعة دعم سوريا في اجتماعها بميونيخ بيانا ينص على وقف إطلاق النار وحل القضايا الإنسانية وإطلاق العملية السياسية في سوريا وإجراء انتخابات خلال ١٨ شهرا... واتفق أعضاء المجموعة الدولية... على التوصل، خلال ٦ أشهر بعد بدء المفاوضات السورية السورية، إلى اتفاق بشأن خطة إصلاحات سياسية وتشكيل حكومة انتقالية، وكذلك «إطلاق عملية وضع دستور جديد وإجراء وفقا له انتخابات حرة وعادلة في موعد أقصاه ١٨ شهرا». ومع ذلك لا يطالب البيان دمشق والمعارضة السورية بالالتزام بموعد معين للعودة إلى المفاوضات، ويدعو «كافة الأطراف» إلى المشاركة في المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة «في أسرع وقت ممكن»).

والظاهر أن ما ورد في ميونيخ تكرار لما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، إلا أن ما يلفت النظر بحسب ما ورد في موقع روسيا اليوم أعلاه حول نص البيان، هو استعمال البيان عبارة تشكيل حكومة انتقالية، مع أن قرار مجلس الأمن نص على «هيئة حكم انتقالي»، والحكومة الانتقالية جاءت على لسان كيري عندما التقى برياض حجاب قبيل مؤتمر جنيف٣ حيث أبلغه بأنه ستكون هناك حكومة وحدة وطنية في سوريا وليس هيئة حكم انتقالي، جاء في مفكرة الإسلام في ٢٠١٦/١/٢٥ (... وأضاف المصدر أن كيري أبلغ حجاب، أن لقاء جنيف سيبحث تشكيل حكومة وحدة وطنية، مشتركة بين النظام والثوار، وليس هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية. كما أوضح كيري أنه «لا يوجد جدول زمني لرحيل بشار، ومن حقه الترشح في الانتخابات القادمة»)، وعلى هذا يكون بيان ميونيخ أحدث تعديلا في قرار ٢٢٥٤، أو لنقل كشف عن نوايا أمريكا وما تريده عند تطبيق قرار ٢٢٥٤، فيما يتعلق ببند هيئة الحكم الانتقالي.

أما ما يتعلق بوقف الأعمال العدائية فلن يغير من واقع الأعمال العسكرية شيئا، لأن استثناء تنظيم الدولة وجبهة النصرة يعني أن أعمال القصف والتدمير ستستمر بحجة محاربة الإرهاب، وروسيا أصلا تدعي أنها لا تقصف سوى «الإرهاب»!.

كما أن أمريكا بحاجة من روسيا لإكمال مهمة إعادة سيطرة النظام على حلب، بل إن أمريكا قامت بقصف حلب بنفسها، نقلت رويترز في ٢٠١٦/٢/١١ (قالت وزارة الدفاع الروسية يوم الخميس إن طائرتين أمريكيتين قصفتا مدينة حلب السورية في العاشر من شباط/فبراير وإن الطائرات الروسية لم تكن تعمل في المنطقة. واتهم متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية القوات الروسية والقوات الحكومية السورية يوم الأربعاء بتدمير المستشفيين الرئيسيين في حلب بضربات جوية وإن كان لم يحدد متى حدثت الضربات... لكن المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية إيجور كوناشينكوف قال في بيان «لم يحلق فوق المدينة أمس سوى طيران من التحالف المناهض لداعش» في إشارة إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للدول التي تحارب تنظيم الدولة الإسلامية. وتابع قوله «في الساعة ١٣٥٥ بتوقيت موسكو دخلت طائرتان من القوات الجوية الأمريكية من طراز إيه-١٠ المجال الجوي السوري من الأراضي التركية ووصلتا حلب عن طريق أقرب الطرق المباشرة ثم نفذتا ضربات ضد أهداف في المدينة.» وأضاف أن الضربات الروسية في ذلك اليوم كانت على بعد ٢٠ كيلومترا على الأقل من المدينة. وعندما سئل يوم الأربعاء إن كان التحالف الذي تقوده واشنطن سيبذل مزيدا من الجهود لمساعدة مقاتلي المعارضة في حلب أو تحسين فرص وصول المساعدات الإنسانية للمدينة قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية الكولونيل ستيف وارن إن تركيز التحالف لا يزال منصبا على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وهو «لا وجود له فعليا في تلك المنطقة من سوريا».)

وهذا يدل على أن أمريكا مستعجلة لحسم معركة حلب لصالح النظام، كما أنه لا يعنيها لو أفرغت حلب جميعها من سكانها، وهي تريد المدينة بلا منغصات لنظام الأسد.

أما موقف ما يسمى بالهيئة العليا للمفاوضات والذي جاء على لسان رياض حجاب رئيس الهيئة فهو نوع من البطولة المصطنعة، وتسويق للهيئة لدى الفصائل المسلحة، جاء في موقع العربي الجديد في ٢٠١٦/٢/١٣ (كشف قيادي في الجيش السوري الحر أن فصائل المعارضة السورية المسلحة ستعقد اجتماعا مع رياض حجاب منسق الهيئة العليا للمفاوضات لمناقشة اتفاق ميونيخ الذي تمخض عن اجتماع المجموعة الدولية من أجل سوريا، الذي عُقد على هامش مؤتمر ميونيخ الدولي للأمن والسياسات الدفاعية، وصدر فجر الجمعة، ورفض القيادي، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، في تصريح لـ «العربي الجديد» الخوض في التفاصيل التي سيناقشها الاجتماع الذي سيعقد «قريبا جدا»، مرجحا أن يصدر عنه موقف موحد بين الفصائل وهيئة التفاوض من اتفاق ميونيخ).

وهذا التناسق في الموقف بين الفصائل المسلحة وبين ما يسمى بالهيئة العليا للمفاوضات يكسب الهيئة شرعية تمثيلية تسهل على أمريكا لاحقا تمرير نتائج الحل الدبلوماسي الذي تقوم بتفصيله ليناسب مقاس عميلها نظام الأسد المجرم.

نسأل الله سبحانه أن يقي ثورة الشام من كيد الكفار وأذنابهم، وأن يعجل لنا بالنصر والتمكين! ■

من بريد القراء

المشهد السياسي في الجزائر: أكذوبة «الدولة المدنية» ووهم «الانتقال الديمقراطي» (٢)

بقلم: صالح عبد الرحيم – الجزائر

مثل هذه الحقائق مما حدث في الجزائر (وما ورد في الجزء الأول من هذا المقال)، تُبرز أهميةَ الوعي السياسي من زاوية الإسلام في العمل الجاد بقصد تصحيح أوضاع الأمة الإسلامية، وتكشف ألاعيبَ ومكائدَ الدول الرأسمالية الاستعمارية الخبيثة، التي يستحيل معها قيامُ كيان سياسي للمسلمين من شأنه أن يُعيد الأمورَ إلى نصابها في بلادهم الغنية بالثروات من كل صنف والواسعة بَشَرياً وجغرافياً، ويمكِّنهم من حمل رسالتهم إلى العالم ومن إيصال دعوتهم إلى شعوب الأرض، إلاَّ أن تمتلك نخبُهم في مجملها فكراً سياسياً راقياً يعالج الواقعَ، ووعياً سياسياً على مستوى أو يفوق ما تمتلكه الدول الكبرى ونخبُها.

إلا أنه بالنظر إلى ما أحرزه جناحُ جنرالات فرنسا في الحكم من تقدم في مواقع الساحة السياسية في الجزائر بعدما جيء بالشاذلي بن جديد رئيساً للبلاد، وتحضيراً لانقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢م الذي كان بمثابة نقطة تحول جديد في مسار البلد، وبناءً على ما حققه هؤلاء خاصةً بعد ١٩٨٦م على حساب خصومهم السياسيين من الطرف الآخر (جماعة الإنجليز) الذي كانت تمثله في الواجهة جبهةُ التحرير الوطني بما لها من حضور واسع في الأوساط المدنية كما في الأوساط العسكرية، وبما لها من امتداد كبير في الذاكرة الجماعية للشعب أثناء ثورة التحرير وما بعدها، دخلت البلاد فصلاً جديداً من الصراع على المواقع في جهاز الحكم. فكانت التعددية السياسية الكاذبة والديمقراطية الزائفة في ١٩٨٨م تحت إشراف الاستخبارات العسكرية والجهات الفاعلة أيام الرئيس الراحل بن جديد، والمحسوبة بدقة من طرف النافذين من العسكريين حينها (أمثال الجنرالات بلخير ونزار وتواتي ورفاقهم...)، لكي تُفضيَ إلى ما كان يطمح إليه أصحابُ انقلاب ١٩٩٢م («حزب فرنسا» في الجزائر) بعد ضرب الإسلاميين بالوطنيين والوطنيين بالإسلاميين، فيما سمي العشرية السوداء التي استُخدم فيها «الإسلام السياسي» وأنصارُ جبهة الإنقاذ الإسلامية كأداة في الاقتتال والعنف المادي والصراع المسلح، ولكي تكونَ النتيجة في النهاية تقوية نفوذهم وتعزيز مواقعهم ووضع رجالاتهم في كل مفاصل الدولة بدءًا بالجيش ومنه الأمن العسكري والدرك والأمن الوطني (الشرطة)، وفي كل الوزارات والأماكن الحساسة في منظومة الحكم والاقتصاد والإدارة وغيرها.

إلا أن هؤلاء الخصوم السياسيين (فريق الإنجليز) كانوا على موعد مع أخذ السلطة في الجزائر مرة أخرى في ١٩٩٩م عندما استقدمت بريطانيا عميلَها بوتفليقة وأحضرته من سويسرا وأعادته مجدداً إلى الواجهة في الجزائر ضمن صفقةٍ مع الجنرالات الموالين لفرنسا في الجيش، الذين أخفقوا في تسيير وإدارة شئون البلاد، والذين تلطخت أيديهم بدماء أهل الجزائر المسلمين بعدما ارتكبوا في حقهم مجازر وجرائم وفظائع رهيبة بعد انقلاب ١٩٩٢م، على ألا تمسهم مساءلة أو محاسبة، فكانت مبادرة الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة مع عودة بوتفليقة رئيساً للبلاد.

فالصراع بالشكل الدقيق في الجزائر منذ نشوء الدولة هو بين عملاء الإنجليز (مدنيين وعسكريين) وبين عملاء فرنسا الفكريين والسياسيين (مدنيين من جميع الفئات، وعسكريين أيضاً وخاصةً مَن هم الآن في المؤسسة العسكرية مِن الجنرالات الموالين لها). وكل منهما يسعى للسيطرة على ما أمكنه من أجهزة الدولة ومواقع التأثير ومراكز القرار، وأهمها: الرئاسة وقيادة أركان الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات. فترجحُ كفةُ هذا الطرف أو ذاك بحسب ما استطاع السيطرةَ عليه من هذه المؤسسات. هذه هي النظرة الصحيحة لواقع الحكم وحقيقةِ مَن يحكم في الجزائر «المستقلة»!

وحيث إنَّ كلا الطرفين تُحركهما جهات استعمارية دولية هي على التوالي فرنسا (في الظاهر) وبريطانيا (في الخفاء)، وحيث إن ما يهم أصحابَ القرار من وراء المتوسط (والدول الغربية عموماً) حقيقةً، هو ألا تقوم أية دولة حقيقية في شمال إفريقيا بل وفي البلاد الإسلامية كلها، فضلاً أن تكون إسلامية، ثم بحكم أن الخصومةَ بين هاتين القوتين الأجنبيتين في المستعمَرات (بريطانيا وفرنسا) ليست أيديولوجية، وبحكم الروابط والعلاقات التاريخية بينهما في تقاسم المنافع فيها، أي في المستعمرات، وأنهما تخشيان معاً من لاعبٍ دولي أقوى وأكبر منهما معاً هو أمريكا تحديداً..

فبالنظر إلى كل ذلك، دخلت الجزائر طبيعياً ومنطقياً على مستوى السلطة في لعبة توافق بين الفريقين في النفوذ، وصار النظام الحاكم في البلد يتكون منهما معاً، وبات الصراع بين الطرفين صراعَ مصالح ومواقع وليس صراعَ تصفية وجودٍ ولا هو صراع حياةٍ أو موت. وهذا ما تجسد بالفعل - بشكل واضح - مع مجيء فريق بوتفليقة، أي منذ ١٩٩٩م إلى الآن، حيث أعاد الجزائر سياسياً مجدداً إلى أحضان ونفوذ الإنجليز. علماً أن ضباط فرنسا صار لهم هم أيضاً واجهة سياسية منافسة لجبهة التحرير بدأت تشتغل في الساحة وتكتسح المواقع منذ ١٩٩٧م هي التجمع الوطني الديمقراطي التابع للمؤسسة العسكرية مباشرة (جنرالات فرنسا تحديداً)، بالإضافة إلى قوى سياسية أخرى ثانوية.

ثم خلال كل هذه الفترة (أي منذ عودة بوتفليقة في ١٩٩٩م لكي لا نذهب بعيداً) كان يجري التلاعبُ بالتشكيلات السياسية والمرشحين، وبالصناديق والانتخابات في كل مرة، وبمواد الدستور - من أجل التمديد للرئيس مثلاً - وبقانون الانتخاب وغير ذلك، لكي تخرج النتائجُ المحسوبة والمرتبة مسبقاً، وكان كل ذلك يحصل باتفاق بينهما في أعلى الهرم، وهو ما أوجدَ نوعاً من الاستقرار - طوال كل هذه السنوات - في ظل تقاسم المصالح بينهما وفي ظل العمالة والتبعية للأجنبي (الأوروبي)، على حساب الشعب المثقل باللاوعي السياسي وبجراح الجهل وبهموم المعيشة.

ومع التحولات السياسية في المنطقة، وفي الجزائر بالذات نظراً لأهميتها وموقعها، وعلى ضوء المستجدات في ساحة الصراع الدولي بين الأوروبيين والأمريكيين، فإن هؤلاء الأعداء الكفار في أوروبا اختاروا أن يوجِدوا في الجزائر التنسيقَ المطلوب بين الفئات والعائلات السياسية في البلاد من «إسلاميين» (معتدلين) ويساريين وعلمانيين وليبراليين ووطنيين منذ الآن، وأن يجعلوا مطالبَ هذه الفئات لا تخرج عما رُسم لها: الحريات، المواطنة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، مدنية الدولة، رفع «الحقرة» (الإقصاء والتهميش)، الوظائف، السكن، حقوق الإنسان، المساواة بين الرجل والمرأة... وحرصوا جميعاً أشد الحرصِ على ألا يكون فيها مجرد رائحة ما يجب أن يكون (!!)، وهو بناء الدولة والمجتمع على أساس الإسلام، الضامن لكل الحقوق، وذلك لكي يهيئوا الأرضية المطلوبةَ للمرحلة التوافقية المقبلة: مرحلة الشرعية الشعبية، ومرحلة (وهم) الدولة المدنية المزعومة!

وواضح مما جاء مثلاً في ديباجة وثيقةٍ (مفعمة بالوطنية والعلمانية) صادرةٍ عن أقطاب «المعارضة» في الجزائر، المشكِّلة للتنسيقية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي، أن كل أعضائها من الشخصيات والتشكيلات السياسية (بما في ذلك «الإسلاميين»)، أجمعوا على ترك الإسلام وراء ظهورهم، وتوافقوا على اعتباره ديناً مفصولاً عن الحكم وعن الدولة وعن السياسة، وسقطوا جميعاً في مستنقع التوافق الديمقراطي ومستنقع «الحرية أولاً!»، تحت سقف الوطنية الدنيئة والقطرية الضيقة، وبناءً على مرجعية فاسدةٍ وساقطة شرعاً، وضمن الإطار الجمهوري والدولة الوطنية الضامنة لبقاء هيمنة ونفوذ المستعمر الغربي (الأوروبي خاصة) في البلاد... إلى أن يأذن الله بقيام الخلافة، وهي دولة المسلمين التي تجعل من الإسلام منطلقاً وأساساً لها في الحكم وفي الرعاية وفي التشريع وفي حمل الدعوة وفي علاقات الدولة الخارجية، وفي كل شأن من شئونها.

ولا شك أن أصابع القوى الدولية الكبرى ليست بمنأى عن هذه الأطراف السياسية الموجودة في الساحة، إذ نلمس بشكل واضح حضورَ القوى الدولية الغربية فيما تقوم به بريطانيا من أعمال سياسية من أجل احتواء وتوظيف كلِّ من ينشد التغييرَ في الجزائر، وذلك مثلاً عبر توفير منبر القناة الفضائية «المغاربية» التي تبث من لندن (واحدة بالعربية والأخرى بالأمازيغية) ومثيلاتها، ضمن إعلامٍ هادف وموجهٍ يخدم التوافق الأوروبي (البريطاني-الفرنسي) بغرض توجيه المطالب والإشراف على مآل التحول السياسي في المغرب العربي ككل - وفي الجزائر خاصة - من خلال بلورةِ مسار سياسي يكون مطلباً للثائرين، ومن خلال تطويع المطالبين بالتغيير على أساس الإسلام بأساليب غاية في المكر والدهاء.

ولا نستبعد في هذا السياق أن يجري توظيفُ جبهة الإنقاذ الإسلامية مرة أخرى في مسار سياسي يُفضي في النهاية إلى ما تريده أوروبا الاستعمارية الحاقدة، وذلك بعد تبرئة هذه الجبهة تماماً من تبعات العمل المسلح وما جرى في تسعينات القرن الماضي، وهو ما سيهيئها للزج بها مجدداً في الساحة السياسية وفق معطيات الشرعية في المرحلة الجديدة، وهو بالضبط ما نراه يجري في هذه الآونة.كل ذلك من أجل الإبقاء على النظام وبالتالي التبعية للغرب، ولكن بوجه جديد يضمن الاستمرارية، ولو بإشراك جبهة الإنقاذ أو بعضها (بهذا الاسم أو بغيره) في اللعبة السياسية، أي في بناء «الدولة المدنية الجديدة»، وهي الآن تتهيأ لذلك. فضلاً عن جبهة التحرير الوطني (بواجهة جديدة) وجبهة القوى الاشتراكية (المروَّضة) والتجمع الوطني الديمقراطي وطلائع الحريات (حزب بن فليس) وغيرها من القوى السياسية. لذا فإننا لا نأمن أن يتم دفعها أو سحبها مجدداً إلى مستنقع الديمقراطية والأرضية التوافقية و«الحرية أولاً»، بعد اختفاء المطالبة بالدولة الإسلامية وبتطبيق الشريعة الإسلامية من خطاب قادتها ■

حملات التشكيك بوجوب الخلافة: حرب استباقية على الإسلام

بقلم: المهندس محمود عبد الكريم حسن

لا يُستغرب أن تستنفر دول الغرب لمحاربة فكرة الخلافة، ولاتخاذ إجراءات استباقية على كافة الصعد العسكرية والأمنية والإعلامية والفكرية، إذا ما شعرت بتوجه المسلمين إلى إقامتها، لأن الخلافة تعني وحدة الأمة وعزها، وتحررها من الظلم والكفر، ومن الهيمنة الغربية على بلاد المسلمين، وتعني حمل الهدى إلى العالم وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وتصهر الشعوب في بوتقة العبودية لله وحده. ولكن الذي يدعو للأسف هو أن يقوم من أبناء المسلمين، بل من المعدودين من علمائهم، بحملةٍ أو حملات استباقية ضد الخلافة، فيكونون بذلك أدوات ومطايا للذين يحاربون الله ورسوله. ولا غرابة بعد ذلك أن نرى من هؤلاء من ينكر وجوب الخلافة مستنداً إلى جهالات، أو من يفتي في قضايا عامة فيبيح المنكر ويدعو للرضا به، ثم يستبعد وجود الخلافة، مستنداً إلى تفاهات.

تقوم بعض الوسائل الإعلامية بحملة على فكرة الخلافة، تشارك فيها شخصيات تستعملها الأنظمة. ولقد ذكرنا بعض هؤلاء في أعداد سابقة. ومن ضمن هذه الحملة الكثيفة والموجهة ما قام به موقع «عربي ٢١» في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. فقد نشر مقالةً بعنوان: «الخلافة هل باتت من الماضي أم ستعود مرةً أخرى؟». افتتحه بقوله: «تلحُّ اتجاهات إسلامية عريضة القاعدة، واسعة الانتشار في أدبياتها وخطابها على عودة الخلافة بنموذجها التاريخي، مستندة إلى أحاديث تبشر بعودتها وفق سردية تقسم مراحل التاريخ الإسلامي إلى أربع مراحل، تأتي البشارة بعدها بالمرحلة الخامسة المنتظرة: ثم تكون خلافة على منهاج النبوة». ويمضي المقال وكأن كل مستندات وجوب الخلافة وتفاصيل نظامها هو النص: «ثم تكون خلافة على منهاج النبوة».

يتفق هؤلاء على نفس المزاعم فيما يفترون وفيما يُنكرون، مما يدل على أنهم يصدرون عن معلم واحد، يدلهم على طرائق الصد عن سبيل الله. فيتجاهلون دلائل بينةً على وجوب الخلافة، ويزعمون ما لا يليق بصاحب فقه أن يزعمه. يستهدفون الحديث الذي يقول النبي ﷺ في آخره: «ثم تكون خلافة على منهاج النبوة». ويشكِّكون فيه - افتراءً وجهلاً - ويزعمون بأنه هو الدليل الوحيد على وجوب الخلافة. علماً بأن هذا الحديث ليس من أدلة وجوب الخلافة، وإنما هو إخبار، وهو في أدنى حالاته حسن. ولكن أدلة وجوب الخلافة كثيرةٌ جداً، وفيها ما هو في الثبوت قاطع وفي الدلالة ناصع، ولكنهم يتجاهلون ذلك كله. وعلى فرض ضعف الحديث، فأين بصيرتهم عن قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]؟

ثم تمضي المقالة بانتقاء آراء تشكك بالخلافة أو بإمكانية تحققها اليوم، فيدلي أشخاص بآرائهم بغير أي استناد إلى دليل شرعي، وكأنه يكفي أن يكون صاحب الرأي شيخاً أو أستاذاً جامعياً. فهذا أستاذ علوم سياسية يزعم أن الخلافة مستحيلة في عصرنا بحسب فقهه للواقع الحالي، ولأنه لا يمكن أن يحكم خليفة واحد كل هذه الأعراق والقوميات! والنظام الدولي الحالي والأمم المتحدة لن تسمح بالخلافة! إنه لمما يثير العجب، أن يُسأل في القضايا العامة والكبرى، أو أن يُعطي رأيه فيها شخص يائس، أو لا شأن له بهذه القضايا من أصلها ولا دراية، أو كل همِّه إرضاء السلطة! وإن المرء ليتذكر إزاء هذه الذرائع الهزيلة، ليلة هجرة النبي ﷺ من مكة ليلا، وقد كان فيها مستضعفاً، وكان خروجه متخفياً، ثم اختباءه مع صاحبه على الطريق في غار كي لا يدركه الطالبون. في هذه الظروف كان ﷺ على موعد بعد ساعات في المدينة المنورة مع إقامة دولة الإسلام التي ستملأ الدنيا نوراً وعدلاً. كانت ساعات أو أياماً قليلة تفصل بين وضعين متناقضين. فهل كان ذلك الواقع أقل صعوبة من واقعنا اليوم؟!

عن أي فهم للواقع يتحدث هؤلاء؟ المسألة مسألة تخطيط وإعداد لإقامة الدولة. المسألة مسألة القيام بالإعداد الذي يجعل الواقع قابلاً للتغيير، وهذا لا يفقهه اليائسون والمحبطون. فلقد كان ﷺ مستضعفاً ولكنه كان قد أعد الأمر، ولكن الذين في قلوبهم مرض يقولون مستحيل.

أما زعم الاستحالة بسبب كثرة الأعراق والقوميات، فكأن هذا الدكتور قادم من وراء الشمس، ولا علم له أن الخلافة قد حكمت كل هذه البلاد وكل هذه الأعراق والقوميات لقرون. وعلى فرض أن هؤلاء لا يعرفون تاريخ الخلافة، أفلا يرون اليوم دولةً كالصين مثلاً، شاسعة المساحة وسكانها فوق المليار وهي كثيرة الأعراق والقوميات؟! ألم يشاهدوا أمريكا تكاد تتحكم بالكرة الأرضية؟!

أما عدم رضا عالم الكفر والأمم المتحدة عن وجود الخلافة فهو معلوم. والمستغرب ذكر هذا الأمر كسبب لاستحالة الخلافة. وكأن وجوب الخلافة أو العمل لها أو قيامها مشروط برضا أمريكا والغرب! أو كأن النبي ﷺ عندما قام يعمل لإقامة حكم الله لم يكن هناك قوى في الأرض ترفض ما يريد. أفلا يكلف هؤلاء أنفسهم بأن يطلعوا على سير الأنبياء ونصوص القرآن وتاريخ البشر في عمليات الكفاح وتغيير النظم قبل أن يتحدثوا في الأمور العامة والهامة! هؤلاء، إذا قيل لأحدهم: نريد التخطيط والعمل للتخلص من هيمنة العدو يجيب: ولكن العدو لا يرضى! فبربكم هل هذا كلام يستحق أن يُستعرَض؟ أم أنه معيب بحق صاحبه وناشره والمستند إليه!

وتعرض المقالة رأياً آخر لأحد أصحاب المناصب الجامعية مفاده أن صورة الحكم الإسلامي أو الخلافة لم تكن واحدة عبر التاريخ، وبالتالي يمكن أن نستحدث أي صيغة للحكم من الصيغ المعاصرة... وهذا الكلام أيضاً لا يستند إلى علم وإنما هو ثرثرة، وهو دعوة لأي صيغة أو نظام ما عدا الخلافة. أما لماذا ذلك، ولماذا لا تصلح الخلافة اليوم؟ فلا نجد سبباً عند هؤلاء، سوى أنهم يريدون استبعاد فكرة الخلافة وصرف الناس عنها.

إن أحكام الخلافة من حيث وجوبها وكونها نظاماً مفصلاً له شكله وأحكامه مصدرها الأدلة الشرعية، وليس التاريخ ولا التجارب، لذلك فهي ثابتة. والخلافة فرض قطعي بأدلة الشرع، رغماً عن أنوف دول الكفر وعملائهم وأدواتهم وإن تسمَّوْا علماء أو مفتين أو مفكرين. أما هذه الحملات على الخلافة وعلى العمل لإقامتها فهي محاولات خائبة وسهام طائشة، وجهالات تفضح أصحابها، وليت أصحابها يتعظون ويرعوون. ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] ■

رئيس وزراء روسيا يقول إن حربا باردة جديدة قد اندلعت

قال رئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف إن التوترات بين روسيا والغرب قد دفعت بالعالم «إلى حرب عالمية جديدة». وأضاف ميدفيديف الذي كان يتحدث في مؤتمر ميونيخ الأمني «بشكل يومي تقريبا، نوصف بأننا نمثل أكبر تهديد لحلف الأطلسي أو لأوروبا أو لأمريكا أو لدول أخرى». واستشهد رئيس الوزراء الروسي بالخطب التي يلقيها بين الفينة والأخرى الأمين العام للأطلسي ينس ستلتنبرغ، والأفلام التي تظهر روسيا وهي تشعل فتيل حرب نووية. وقال ميدفيديف «أتساءل أحيانا إن كنا نعيش في عام ٢٠١٦ أو في عام ١٩٦٢ (عندما كانت الحرب الباردة في ذروتها)». من جهته قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ لبي بي سي في نفس المؤتمر إن روسيا قد عدلت حدودها بالقوة وأصبحت أكثر حزما، وإن على الأطلسي أن يكون قادرا على الرد على التهديدات. وأضاف «لسنا في حرب باردة، ولكننا أيضا لسنا في المشاركة التي أسسناها عند نهاية الحرب الباردة». وأكد ستولتنبرغ أن الأطلسي لا يسعى للتصعيد، بل لحوار سياسي معمق مع روسيا. (موقع بي بي سي)

الراية: **إن رئيس وزراء روسيا يبالغ بوصف ما يجري حاليا بين روسيا والغرب وبخاصة أمريكا بأنه حرب باردة، فهو لا يشبه ما كان سائدا قبل العام ١٩٦٣، عندما كان موجودا بالفعل حرب باردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي. فالآن لا توجد حرب باردة بالمعنى الحقيقي للكلمة بل يوجد تفاهم بين أمريكا وروسيا.. إن الكلام عن حرب باردة في العالم بين الغرب وروسيا يعني أن الملفات التي تتنازع عليها روسيا مع أمريكا وغيرها كثيرة وفي مناطق كثيرة من العالم، والواقع غير ذلك. فروسيا انحصر تركيزها في منطقة نفوذها الإقليمي، ولم يعد لها من نفوذ حقيقي تستطيع التأثير من خلاله في الملفات الساخنة الموجودة في العالم، إلا القليل أو بالقدر الذي تسمح به أمريكا كما جرى في الملف النووي الإيراني أو تدخلها في سوريا أو حديثها عن الأزمة في العراق أو الأزمة في اليمن وما شاكل ذلك.**